جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

آثار عجز الموازنة العامة على المديونية الخارجية فى الجمهورية اليمنية

The effects of the balance sheet's deficit on the foreign indebtedness in Yemeni republic

رسالة للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد

إعـــداد الباحث

عبد الله محمد على العصيمى

تحت إشراف

أ. د/ فرج عبد العزيز عزت
أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية الأسبق
كلية التجارة – جامعة عين شمس

د/ نجاة عبد الوالى محمد
أستاذ مساعد كلية العلوم الإدارية – جامعة عدن

القاهرة ٢٠١٤م

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

آثار عجز الموازنة العامة على المديونية الخارجية فى الجمهورية اليمنية

اسم الباحث

عبد الله محمد على العصيمى

رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد

لجنة المناقشة

الاســـــــــم	الـــوظـيـفـــــــة	الصفـة
أ. د/ فرج عبد العزيز عزت	أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة الأسبق – جامعة عين شمس	مشرفاً ورئيساً
أ. د/ عمرو محمد التقى	أستاذ الاقتصاد ونائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية	عضواً خارجياً
أ. د/ أحمد فؤاد مندور	أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة لشئون المجتمع والبيئة الأسبق – جامعة عين شمس	عضواً

تاريخ البحث: / /
الدراسات العليا

ختم الإجازة
/ / ٢٠

أجيزت الرسالة بتاريخ:
/ / ٢٠

موافقة مجلس الكلية:
/ / ٢٠

موافقة مجلس الجامعة:
/ / ٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

(قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

صدق الله العظيم

(سورة البقرة – الآية : ٣٢)

شكـــر وتقـــديـــر

الحمد لله كما ينبغى لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، فقد سدد الخطى وشرح الصدر ويسـر الأمر ، وهيأ الأسباب وساعدنى على إتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر والتقدير لمقام جامعة عين شمس وكلية التجارة هذا الصرح العلمـى الشـامخ الذى يشع بنور المعرفة والعلم والبحث العلمى على مدى تاريخ طويل ، وقد كان شرف لـى أن أنهل من منهله وانضم الى طلابه تحت إشراف أساتذة أجلاء.

وعرفاناً منى بالجميل أتوجه بوافر شكرى وامتنانى إلى الأستاذ الدكتور/ فرج عبد العزيـز عزت أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة الأسبق (المشرف العلمى) على قبوله الإشراف علـى رسالتي ومنحي من وقته الثمين ما يعينني به على تدارك ما قد يفوتني وصـولاً الـى الهـدف المنشود إذ أنه لم يدخر جهداً فى مساعـــدتى وإفادتى بخبرته العلمية لإنجاز هذه الرسالة فلـه منى جزيل الشكر والتقدير والعرفان.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور/ عمرو محمد التقى "أستاذ الاقتصاد ونائـب رئـيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية" لموافقته على الاشتراك فى لجنة الحكم والمناقشة علـى هـذه الاطروحة مما مكنى من الاستفادة من خبرته العلمية والعملية فله منى جزيل الشـكر والتقـدير والعرفان.

وأشكر أيضاً الأستاذ الدكتور/ أحمد فؤاد مندور "أستاذ الاقتصاد بكلية التجـارة – جامعـة عين شمس" لموافقته على الاشتراك فى لجنة الحكم والمناقشة مما مكنى من الاستفادة من خبرته العلمية والعملية فله منى جزيل الشكر والتقدير والعرفان.

وأتقدم بكل الشكر والاحترام إلى الدكتور/ نجاة عبد الوالى محمد – أسـتاذ مسـاعد كليـة العلوم الإدارية جامعة عدن المشرف المساعد للرسالة العلمية لما بذلتـه مـن وقـت ومجهـود للإشراف على الرسالة بالاشتراك فلها منى جزيل الشكر والتقدير والعرفان.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأخى الأكبر "مطلق" على دعمه المـادى والمعنـوى ولإكمـال دراستى فله منى جزيل الشكر.

وأخيراً أتوجه بكل الشكر والتقدير لكل من وقف معي وساعدني وشـجعني بالحضـور او الدعم او الدعاء فله مني كل الشكر والتقدير.

وأخيراً أتوجه بكل الشكر والتقدير لكل من أسهم برأى أو مشورة أو جهـد حتـى إتمـام رسالتى.

اللهم علمنا ما ينفعنا وأنفعنا بما علمتنا إنك يا رب على كل شئ قدير

البـــاحـــث

الإهـــــداء

إلى والدتى الغالية براً وإحساناً ....

إلى والدى العزيز إجلالاً وعرفاناً ....

إلى جميع إخوتى حباً واعتزازاً ....

إلى صديقى المرحوم الشهيد عبد الناصر مهيوب غالب إكراماً وتقديراً ....

Ain Shams University
Faculty of Commerce
Economy Department

The Effects of the Balance Sheet's Deficit on the Foreign Indebtedness in Yemen Republic

A thesis submitted for the Degree of Masters of Economy

Submitted By :

Abdullah Mohamed Ali Al Osimi

Under the supervision of:

Professor Doctor / Farag Abdel Aziz Ezzat
Professor of Economics Faculty of Commerce
Ain- Shams University

Dr/ Nagat Abdulwali Mohamed
Professor of Economics Faculty of Commerce
ADDEN University

Cairo 2014

محتويات الدراسة

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الإطار العام للدراسة	١ – ١٩
أولاً: مقدمة الدراسة	١ – ٢
ثانياً: مشكلة الدراسة	٣ – ٤
ثالثاً: أهداف الدراسة	٤
رابعاً: أهمية الدراسة	٤ – ٥
خامساً: منهج الدراسة	٥
سادساً: حدود الدراسة	٦
سابعاً: خطة الدراسة	٦
ثامناً: الدراسات السابقة	٧ - ١٩
الفصل الأول **"ملامح عجز الموازنة العامة فى الجمهورية اليمنية "**	
تمهيد	٢٠
المبحث الأول **مفهوم وطبيعة عجز الموازنة العامة فى الفكر الاقتصادى**	٢١ – ٣٨
أولاً: مفهوم عجز الموازنة فى النظريات الاقتصادية.	٢٢ – ٢٩
ثانياً: طبيعة عجز الموازنة العامة فى الدول النامية والمتقدمة.	٢٩ – ٣١
ثالثاً: أسباب تفاقم مشكلة عجز الموازنة.	٣١ – ٣٣
رابعاً: أنواع العجز ومصادر تمويل العجز.	٣٣ – ٣٨
المبحث الثانى **(تطور الموازنة العامة فى الاقتصاد اليمنى للفترة ٩٥ – ٢٠١٣م)**	٣٩ - ٧١
أولاً: سمات الاقتصاد اليمنى.	٣٩ – ٥١
ثانياً: القطاعات الاقتصادية.	٥١ – ٥٧
ثالثاً: تطور مسار الإيرادات والنفقات العامة.	٥٧ – ٦٥
رابعاً: موقف الموازنة العامة خلال فترة الدراسة ٩٥ – ٢٠١٣ م.	٦٥ – ٦٧

المبحث الثالث **(تطور عجز الموازنة العامة فى الجمهورية اليمنية للفترة ٩٥ – ٢٠١٣ م)**	٦٨ - ٧٨
أولاً: تطور عجز الموازنة العامة فى الجمهورية اليمنية.	٦٨ – ٧٠
ثانياً: مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة.	٧٠ – ٧٥
ثالثاً: أسباب عجز الموازنة العامة.	٧٥ – ٧٦
خلاصة الفصل.	٧٧ - ٧٨

الفصل الثانى

"تطور المديونية الخارجية فى الجمهورية اليمنية "

الموضـــــوع	**رقم الصفحة**
تمهيد	٧٩
المبحث الأول **(مفهوم المديونية الخارجية فى الفكر الاقتصادى)**	٨٠ – ٩٧
أولاً: مفهوم المديونية الخارجية وآراء المدارس الاقتصادية.	٨٠ – ٨٨
ثانياً: تطور أزمة المديونية الخارجية فى الدول النامية.	٨٨ – ٩٠
ثالثاً: أسباب تفاقم مشكلة المديوينة الخارجية.	٩٠ – ٩٥
رابعاً: مبررات التمويل الخارجى والمستويات الحرجة له.	٩٥ – ٩٧
المبحث الثانى **(نشأة وتطور حجم المديونية الخارجة فى الجمهورية اليمنية)**	٩٨ – ١١٤
أولاً: نشأة المديونية الخارجية فى الجمهورية اليمنية.	٩٨ – ١٠٤
ثانياً: تطور المديونية الخارجية خلال فترة الدراسة (١٩٩٥ – ٢٠١٣م).	١٠٤ – ١١٤
المبحث الثالث **(هيكل وأسباب المديونية الخارجية فى الجمهورية اليمنية)**	١١٥ - ١٤٣
أولاً: عوامل تفاقم مشكلة المديونية الخارجية فى الجمهورية اليمنية.	١١٥ – ١٢٧
ثانياً: هيكل المديونية الخارجية حسب الجهات المانحة خلال فترة الدراسة (١٩٩٥ – ٢٠١٣م).	١٢٨ - ١٤٢
خلاصة الفصل.	١٤٣ - ١٤٤

الفصل الثالث

"علاقة عجز الموازنة العامة بالمديونية الخارجية فى الجمهورية اليمنية"

المـــــــوضـــــوع	رقم الصفحة
تمهيد	١٤٥
المبحث الأول نموذج اقتصادى قياسى لدراسة العلاقة ما بين عجز الموازنة والمديونية الخارجية وأثر المتغيرات الاقتصادية عليهما	١٤٦ – ١٦١
المرحلة الأولى: مرحلة توصيف النموذج أو صياغة النموذج	١٤٨ – ١٥٢
المرحلة الثانية: تقدير النموذج	١٥٣ – ١٥٧
المرحلة الثالثة: التحقيق (تقييم المعلمات المقدرة من النموذج)	١٥٧ – ١٦٠
المرحلة الرابعة: اختبار أو تقييم القدرة التنبؤية للنموذج	١٦١
المبحث الثانى البعد الاجتماعى لمشكلتى عجز الموازنة العامة والمديونية الخارجية	١٦٢ - ١٧٦
أولاً: تدنى الخدمات الأساسية للدولة	١٦٣
ثانياً: ارتفاع معدل البطالة	١٦٤
ثالثاً: تفاقم ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائى	١٦٤
رابعاً: تدهور الوضع الإنسانى	١٦٥ – ١٦٦
خلاصة الفصل	١٦٧ – ١٦٨
النتائج والتوصيات	١٦٩ - ١٧٦
المراجع	١٧٧ – ١٨٤
الملاحق	I - ix
ملخص الدراسة باللغة العربية	١ – ١٠
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	١ - ١١

الفهرس الخاص بالجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	القطاعات الاقتصادية وأهميتها النسبية فى الناتج المحلى الإجمالى فى اليمن للفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٣م)	ملحق رقم (١)
٢	تطور الإيرادات العامة (الجارية والرأسمالية ، الإجمالية) ونسبة تغيرها إلى الناتج المحلى الإجمالى للفترة (١٩٩٥ – ١٩٩٩م)	٥٨
٣	تطور الإيرادات العامة (الجارية والرأسمالية ، الإجمالية) ونسبة تغيرها إلى الناتج المحلى الإجمالى للفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٠م).	٥٩
٤	تطور النفقات العامة الجارية والرأسمالية أو الاستثمارية ونسبة كلاً منها إلى إجمالى النفقات العامة ونسبة إجمالى النفقات العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى للفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٣م).	٦٣
٥	موقف الموازنة العامة ونسبتها إلى كلاً من إجمالى النفقات العامة وإجمالى الإيرادات العامة والناتج المحلى الإجمالى للفتـــــرة (١٩٩٥ – ٢٠١٣م).	٦٦
٦	تطور عجز الموازنة العامة فى الجمهورية اليمنية للفتـــرة (١٩٩٥ – ٢٠١٣م).	٦٩
٧	مصادر تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٣م)	٧٣
٨	مركز القروض الخارجية للشطرين فى ٢٢ مايو ١٩٩٠م	٩٩
٩	تطور رصيد المديونية الخارجية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ م	١٠٠
١٠	مركز القروض الخارجية لعام ٢٠٠٠ م	١٠١
١١	مركز القروض الخارجية لعام ٢٠٠٠م حسب أوجه استخدامها	١٠٢
١٢	الموقف العام للقروض الخارجية ديسمبر ٢٠٠٠م الخاص بمكونات المديونية الخارجية	١٠٣
١٣	تطور حجم المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية ما قبل التسوية (١٩٩٠ – ٢٠٠٠م)	١٠٥
١٤	تطور حجم المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية ما بعد التسوية (١٩٩٧ – ١٩٩٦م)	١٠٩
١٥	تطور حجم المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠١–٢٠١٣ م)	١١٢
١٦	مصادر تمويل عجز فى الموازنة العامة للجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٣م)	١١٩
١٧	ميزان المدفوعات للجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٣م)	١٢٢

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١٨	تطور رصيد المديونة الخارجية والصادرات والواردات ونسبة كلاً منها إلى الناتج المحلى الإجمالى فى الجمهورية اليمنية للفتـــرة (٢٠٠١ – ٢٠١٣م)	١٢٦
١٩	وضعية هيكل القروض الخارجية لما قبل ١٩٩٦م	١٢٨
٢٠	هيكل القروض الخارجية لعام ٢٠٠٠ م حسب الجهات المانحة	١٢٩- ١٣٠
٢١	مركز القرض الخارجية لعام ٢٠٠٠م حسب الطبيعة المكونة للقروض والجهة المانحة	١٣٣
٢٢	الرصيد القائم للمديونية الخارجية للعام ٢٠٠٥م حسب الجهات المانحة	١٣٦
٢٣	هيكل القروض الخارجية لعام ٢٠١٠م حسب الجهات المانحة	١٣٩
٢٤	هيكل الديون الخارجية للأعوام (٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣م) حســب الـــجهـــــات المانحة	١٤٠
٢٥	المتغيرات المستقلة خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠١٣م.	١٤٩
٢٦	المتغيرات التابعة خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠١٣م.	١٤٩
٢٧	علاقة الارتباط بين عجز الموازنة العامة والمتغيرات الاقتصادية.	١٥١
٢٨	علاقة الارتباط بين المديونية الخارجية والمتغيرات الاقتصادية.	١٥٢
٢٩	علاقة الارتباط بين العجز فى الموازنة والمديونية الخارجية.	١٥٢
٣٠	الارتباط الذاتى بين المتغيرات المستقلة لكل من المتغيرات التابعة.	١٥٧
٣١	معامل التحديد للمتغيرات التى تحدث فى المتغيرات التابعة.	١٥٩
٣٢	تحليل التباين للمتغيرات التابعة.	١٦٠

الفهرس الخاص بالأشكال البيانية

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	شكل يوضح تطور رصيد المديونية الخارجية للفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٦م	١٠١
٢	شكل يوضح تطور الناتج المحلى والمديونية الخارخية وإجمالى الصادرات وخدمة المديونية الخارجية خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٦م	١٠٦
٣	يوضح تطور إجمالى المديونية الخارجية والناتج المحلى وإجمالى الصادرات وخدمة المديونية الخارجية للفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٣ م	١١٣
٤	شكل بيانى يبين العجز فى الموازنة العامة.	١٥٤
٥	شكل بيانى يبين المديونية الخارجية.	١٥٥

الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة الدراسة :-

إن زيادة الإنفاق العام فى الدولة ولاسيما إذا كان هذا الإنفاق أكبر من مستوى حجم الموارد العامة للدولة ، فإن ذلك يؤدى حتماً إلى ظهور عدة مشاكل من أهمها مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة ، الأمر الذى تضطر معه الحكومات إلى الاقتراض لتغطية هذا العجز والذى يتم عن طريق الاقتراض الداخلى والاقتراض الخارجى ومع تزايد هذا العجز فى الموازنة العامة يزداد معه الاقتراض ، وبالتالى تزيد أعباء خدمته من فوائد وأقساط من سنة إلى أخرى ، حيث تستقطع هذه الأعباء جزءاً كبيراً من النفقات العامة ، ودائماً ما تأتى أعباء الدين على حساب التنمية وعلى حساب مستوى المعيشة وتؤدى إلى التباطؤ فى إقامة استثمارات جديدة.

وتتمثل مشكلة عجز الموازنة العامة على المستوى العالمى واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية المحورية لما لها من آثار مباشرة على أداء النشاط الاقتصادى بصفة عامة ، بالإضافة إلى أنها من أهم الموضوعات التى اشتد الجدل حولها وتفاوتت الآراء بشأنها وتباينت الاجتهادات فيها ، خاصة ، فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين ،لاسيما بعد اتجاه العجز إلى التزايد فى مختلف دول العالم وصاحبه ارتفاعاً مستمراً فى الدين العام الداخلى والخارجى للحكومات.

وتواجه جميع الدول سواء المتقدمة منها ، أو النامية على السواء قضية عجز الموازنة العامة ، وأن هناك ارتباط أكثر وضوحاً بالنسبة للدول النامية منها عن الدول المقتدمة حيث تعانى الدول النامية منذ فترة طويلة ولكن بدرجات متفاوتة من عجز الموازنة ومن نتائجه السلبية. [١]

ويعتبر العديد من الخبراء الاقتصاديين أن اختيار الطريقة التى يتم بها تمويل عجز الموازنة أهم من العجز نفسه ، ويلاحظ اختلاف درجة وطبيعة العجز من دولة لأخرى وذلك حسب طبيعة الهيكل الاقتصادى لكل دولة ، ودرجة تقدمها ، والسياسات المالية المتبعة من جانب

---

[1] فرج عبد العزيز عزت ، "مشكلة عجز الموازنة العامة فى الاقتصاديات النامية" ، المؤتمر السنوى الثانى عشر (أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتحسين الوضع الاقتصادى الحلول والمقترحات) ، كلية التجارة عين شمس ، بالتعاون مع مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات ، نوفمبر ٢٠١٣ ، ص ٣.

الحكومات والظروف الاقتصادية والسياسية التى تمر بها الدولة ، ودرجة الإصلاح المالى والاقتصادى سواء المتعلقة بالإيرادات أو النفقات وأوجه الإنفاق العام.

ويعد الاقتصاد اليمنى واحداً من الاقتصادات النامية الذى يعانى من عجز مزمن فى الموازنة العامة وتتمثل أهم الأسباب التى أفضت إلى ظهور وتفاقم عجز الموازنة فى اليمن فى سياسة التمويل بالعجز سبيلاً لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يلى ذلك تزايد وتطور الإنفاق العسكرى ثم ما ألقاه التضخم من أعباء مالية مضافة وما نجم عنه من تدهور حاد للقوة الشرائية للوحدة النقدية الوطنية ، هذا فضلاً عن تزايد أعباء الدين العام الداخلى والخارجى وما يقتطعه من موارد مالية من وعاء الدخل القومى ،هذا وقد فاقم من تعاظم فجوة عجز الموازنة ضيق مصادر الموارد العامة ، وتقلصها ومحدودية وعدم مرونة الطاقة الضريبية والجمركية ، ومن ضعف كفاءة أداء الجهاز الضريبى ومن ارتفاع معدل التهرب ، والتهريب ، ومن سطوة الفساد واتساع نطاق اقتصاد الظل الهامشى وغير المنظم ، فضلاً عن تدهور التبادل التجارى فى غير صالح البلد.

وكما ان تفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة قد ارتبطت بمشكلة تطور المديونية الخارجية وبسرعة بعد الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، إذ حملت دولة الجمهورية اليمنية على عاتقها جميع الالتزامات التى كانت على الدولتين السابقتين تجاه العالم الخارجى ، وكانت الديون الخارجية تعد أهم هذه الالتزامات مما دفع السياسيين والمهتمين إلى الحديث عن وجود مشكلة خطيرة تواجه اقتصاد الجمهورية اليمنية ألا وهى مشكلة المديونية الخارجية.

كما يواجه اليمن العديد من التحديات التنموية أهمها اتجاه الموارد النفطية التى يعتمد عليها الاقتصاد للنضوب ، شحة الموارد المائية ، ارتفاع معدل النمو السكانى ، ومحدودية الخدمات الأساسية.

ومن هنا سوف نعرض فى هذه الدراسة تحليل لمشكلتى عجز الموازنة العامة والمديونية الخارجية وعلاقتهما بالمتغيرات الاقتصادية وانعكاسها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: مشكلة الدراسة :-

- حظيت السياسة المالية وعجز الموازنة العامة للدولة على اهتمام الدارسين وصناع السياسة على السواء، خصوصاً منذ الكساد الكبير فى الثلاثينات من القرن الماضى كما شغلت أيضاً قضية الدين العام الداخلى والخارجى ومازالت تشغل اهتمام الاقتصاديين فى جميع دول العالم على اختلاف مذاهبهم ودرجة التقدم الاقتصادى للبلد ، ويعزى هذا الاهتمام إلى اتجاه العجز فى الموازنات العامة للتزايد فى معظم دول العالم ووصوله إلى مستويات خطيرة ، أصبحت تهدد الاستقرار المالى والنقدى للدولة الأمر الذى نتج عنه زيادة الدين العام وزيادة أعباء خدمته مما أدى الى ظهور مشكلات كبيرة على مستوى العالم ولكن بدرجات متفاوتة.

- شهد الاقتصاد اليمنى عام ١٩٩٠عجزاً شديداً فى الموازنة العامة للدولة بلغ ١٢,٠ مليار ريال يمنى وارتفعت هذه القيمة لتصل نحو ٣٠,٢ مليار ريال يمنى عام ١٩٩٥م ، واستمرت فى الارتفاع والتزايد حتى وصلت إلى ٢٧٢ مليار ريال يمنى عام ٢٠١٠م مما ترتب عليه ارتفاع فى مستوى الدين العام الداخلى من ٩,٩ مليار ريال يمنى عام ١٩٩٠ إلى ٢٦,٥ مليار ريال يمنى عام ١٩٩٥م و ٢٣٣,٧ مليار ريال يمنى عام ٢٠٠٨ . وبالنسبة للدين الخارجى فقد ارتفع من ٨,١ مليار دولار عام ١٩٩٠م ليصل ١١,٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ قبل التسوية فى نادى باريس ١٩٩٨م ، وفى عام ٢٠٠١ حقق الدين الخارجى انخفاضاً بلغت قيمة ٤,٩ مليار دولار، ثم بلغ ٥,٨ مليار دولار ٢٠٠٨م ، ثم عاود بالارتفاع حيث بلغ ٦,١ مليار دولار فى العام ٢٠١٠م ، كما واصل الارتفاع حيث بلغ عام ٢٠١٣م ٧,٢ مليار دولار. [١]

[١] وزارة المالية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية ، أعداد متفرقة: ١٩٩٧م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠٣م ، ٢٠٠٥م ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٣م.

وتتحدد مشكلة الدراسة فى الاجابة على السؤال الرئيسي التالي :

ما مدي تأثير عجز الموازنة العامة على المديونية الخارجية في الجمهورية اليمنية ؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية على النحو التالي :

١) هل الاختلالات الهيكلية فى قطاعات الاقتصاد اليمنى تزيد من تفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة؟

٢) هل زيادة حجم مبالغ المديونية الخارجية سخرت فى حل مشكلة الاختلالات الحاصلة فى القطاعات الاقتصادية بحيث تخلق موارد جديدة أم وجهت لأغراض أخرى بحيث تزايدت أعباءها على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

٣) هل توجد علاقة بين تطور عجز الموازنة العامة وتطور المديونية الخارجية لليمن؟

٤) ما هى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشكلتى العجز فى الموازنة والمديونية الخارجية وعلاقتهما بالمتغيرات الاقتصادية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة :-

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلى:

١) تحليل مشكلة عجز الموازنة العامة فى الاقتصاد اليمنى من خلال عرض سمات الاقتصاد اليمنى ودراسة الاختلالات الهيكلية فى القطاعات الاقتصادية وتوضيح مسار الإيرادات والنفقات العامة التى أدت إلى تفاقم وتطور مشكلة العجز فى الموازنة العامة خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠١٣م.

٢) معرفة ما إذا كانت الزيادة فى حجم مبالغ المديونية الخارجية سخرت فى حل مشكلة الاختلالات الحاصلة فى القطاعات الاقتصادية بحيث تخلق موارد جديدة أم وجهت لأغراض أخرى بحيث تزايدت أعباءها على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣) إيضاح العلاقة بين العجز فى الموازنة العامة وزيادة المديونية الخارجية خلال فترة الدراسة.

٤) التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعجز الموازنة العامة والمديونية الخارجية وعلاقتهما بالمتغيرات الاقتصادية.